

آليات تدعيم الحوكمة المالية ودورها في استقرار النظام المصرفي الجزائري

د.بن شيخ عبد الرحمن
أستاذ محاضر (أ)

جامعة تيسمسيلت ، E-mail : abenchikh74@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/05 /17

تاريخ القبول: 2022/09/29

تاريخ الإرسال: 2022/08/10

الملخص:

سُرعت وتيرة العدوى من الأزمات المالية في القطاع البنكي المطالب الدولية والمحلية بتبني معايير الحوكمة المالية كإحدى الحلول لتجنب عواقب الأزمات والمشكلات المالية، وللمحافظة على الإستقرار المالي المحلي والعالمي. وتطلب الأمر كذلك التوصية من قبل الهيئات الدولية بزيادة الاهتمام بممارسة الحكومة المالية وزيادة الحرص على تطبيقها في البنوك المركزية والبنوك التجارية.

ومن نتائج الدراسة؛ أن الجزائر سعت إلى تطوير آليات تدعيم الحوكمة المالية، من خلال العديد من البرامج والممارسات، غير أن الأمر لا يزال يتطلب الكثير من الجهود، نظراً لعدد المشكلات التي يعاني منها النظام المصرفي الجزائري وللتأخر في القيام ببرنامج العمل الخاص بالحوكمة في البنوك مقارنة بباقي دول الجوار.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المالية، حوكمة البنوك، النظام المالي، الاستقرار المالي، الحوكمة.

Résumé:

Le rythme de contagion des crises financières dans le secteur bancaire a accéléré les demandes internationales et locales pour adopter des normes de gouvernance financière comme l'une des solutions pour éviter les conséquences des crises et des problèmes financiers, et pour maintenir la stabilité financière locale et mondiale. Il a également fallu une recommandation des organismes internationaux pour accroître l'intérêt pour la pratique du gouvernement budgétaire et pour être plus prudent quant à son application dans les banques centrales et les banques commerciales.

Parmi les résultats de l'étude; L'Algérie a cherché à développer des mécanismes pour renforcer la gouvernance financière, à travers de nombreux programmes et pratiques, mais la question nécessite encore beaucoup d'efforts, compte tenu des nombreux problèmes dont souffre le système bancaire algérien et du retard dans la mise en œuvre du programme de travail pour la gouvernance dans les banques par rapport au reste des pays voisins.

Mots clés : gouvernance financière, gouvernance bancaire, système financier, stabilité financière, gouvernance,

مقدمة:

يتميز النمط الاقتصادي الدولي الحالي بكثرة وقوع التقلبات المالية، ولم يستطع العالم وضع حد لهذا الخطر الذي يبتلع دوماً المكتسبات الاقتصادية التي تحققت، ويترك أثراً على أسواق المال، المؤسسات المالية، والأوضاع الاقتصادية لجميع الدول بدرجات متفاوتة، وتطلب الأمر دراسة وتحليل طرق العلاج، واستخلاص مبادئ اقتصادية ومالية متزنة، تساهم في إرساء قواعد لنظام مالي مستقر وعادل وذو كفاءة عالية⁽¹⁾، وهذا ما تلح عليه هذه المبادئ العشر التي نصت عليها وثيقة مبادئ الوسيطة المالية لنظام متوازن وعادل:

- الحد من الإفراط في المداينات وبيع الديون وتوريقها والتصرف فيها.
- العمل على إحداث توازن بين الصيغ القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والصيغ التمويلية المبني على الدين غير المرتبط بنمو الثروة.
- بناء نظام نقدي وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً.
- استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن آلية سعر الفائدة.
- تطوير أدوات وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، لا المتاجرة بها والمراهنة عليها.
- بناء نظام مالي ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً ومرتبطة بالاقتصاد الحقيقي.
- إيجاد آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين مع عدم إلحاق أضرار بالدينين.
- تصحيح دور الأسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها.
- الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة.
- تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي والمالي والرقابة على المعاملات والأسواق.

نحاول في هاته الدراسة البحث في متطلبات تدعيم وترسيخ مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري، من خلال الخطة التالية:-

- المحور الأول: الحوكمة في النظام المالي والنقدي؛ المفهوم والأهداف؛
- المحور الثاني: تطبيق معايير الحوكمة لأجل استقرار النظام المصرفي

المحور الأول:- الحوكمة في النظام المالي والنقدي؛ المفهوم والأهداف

أصبحت الحوكمة في النظام المالي والنقدي على قمة إهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات المالية العالمية، وذلك على إثر العديد من الأحداث التي وقعت؛ كالأزمات المالية في الأسواق العالمية المختلفة؛ التحول إلى نظام السوق المفتوح، وإنتهاج سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة بعدد كبير من الدول. وتتوافق الآراء على الصعيد العالمي على أهمية الحكم السليم سواء على مستوى الاقتصاد الكلي، أو على مستوى المؤسسات المالية وغير المالية، باعتباره من شروط التنمية الاقتصادية والمصرفية حالياً.

وبالتالي أخذت قضية الحكم الجيد قدراً كبيراً من اهتمام وعناية السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وقد أصدرت عدة منظمات اقتصادية وهيئات رقابية عالمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، أوراقاً دولية تتضمن معايير للحكم السليم في المؤسسات المصرفية والمالية، ولقد أصبحت هذه الأوراق بمثابة قواعد دولية متفق عليها، وباتت معظم الدول تركز عليها وتعمل بمقتضاها حفاظاً على سلامة أنظمتها المصرفية. وتم وضع مجموعة المعايير والقواعد التي تكفل حسن الأداء وتوفير الرقابة القوية، تحت عنوان Corporate Governance أو "حوكمة الشركات"، و خصصت

المؤسسات المالية التمويل اللازم لنشر الوعي بهذه القواعد وإخراجها إلى حيز التنفيذ. حيث يرجع تصاعد حالات الفشل في البنوك والقطاع المالي على مستوى العالم إلى إفتقار البنوك والقطاع المالي إلى القواعد الجيدة للإدارة، مما ساهم في سهولة التلاعب في الحسابات وإتخاذ قرارات غير رشيدة، وغياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح.

1.1- ماهية حوكمة البنوك:-

ساهمت كثير من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، في مبادرات لتحسين الاستقرار المالي للدول المتأثرة بالأزمات العالمية مباشرة والأخرى التي انتقل إليها تأثير الأزمات العالمية، وتركزت تلك المبادرات حول إصلاحات هيكلية بالأنظمة الرقابية للمصارف من خلال مفاهيم تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي، والتي أصبحت ذات أهمية بالغة لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الأداء؛ ولدعم دوره في خدمة الإقتصاد الوطني.

وتعني الحوكمة من المنظور المصرفي مدى تطوير الهياكل الداخلية للبنوك، بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء، وتطوير مستوى الإدارة، بالإضافة وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.

ترى لجنة بازل أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي: وضع أهداف المصرف؛ إدارة العمليات اليومية في المصرف؛ إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة ووفقاً للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين؛ مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع المصرف بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم⁽²⁾.

إن تنوع الخبرات في مجلس إدارة البنوك وتحديد المسؤوليات يقلل من الفساد، على اعتبار أن الحوكمة من مقتضياتها محاربة الفساد بشتى الوسائل. كذلك فإن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني النظام الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية، ويؤدي إلى تحسين الأداء والنجاح. والسبيل إلى ذلك يكون بضرورة توافر مستلزمات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل بنك. ويؤدي التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة على جعل عمل المراقبين أكثر سهولة، حيث يساهم في دعم التعاون المشترك بين إدارة البنك والمراقبين. وتؤكد لجنة بازل أن فعالية الرقابة المصرفية تعتمد بشكل فعال على وجود تطبيق سليم للحوكمة داخل الجهاز المصرفي. ومن متطلبات ضمان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في البنوك ما يلي:-

- الرقابة من خلال مجلس الإدارة وهيئات الإشراف والرقابة الداخلية.
- الرقابة من خلال أشخاص خارج المنظومة الإدارية: لضمان حياد وسلامة الرقابة.
- رقابة مباشرة على مجالات العمل المختلفة في البنك.
- ضرورة وجود وظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة.

ثم إن حوكمة البنوك المركزية والتجارية على السواء، في العصر الحديث، لها دور في المحافظة على استقرار النظام البنكي؛ والذي تشكل سلامته أحد الركائز الأساسية لنمو الإقتصاد ككل. وذلك سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وإن كان تطبيق مبادئ حوكمة البنوك يزداد أهمية في إقتصاديات الدول النامية أين تعتبر البنوك المصدر الوحيد لتمويل غالبية المشروعات. ونجمل في الجدول أدناه بعض التعاريف الخاصة بالحوكمة المالية⁽³⁾.

الجدول (01): تعاريف مختلفة للحوكمة

الهيئة/الشخصية	تعين التعريف
بنك التسويات الدولية	الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم (المساهمين) وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين.
الدكتورة هالة سعيد	نظام الحوكمة في المصارف يشمل الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط بكل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق أصحاب المصالح وحماية حقوق المودعين.
لجنة بازل للرقابة المصرفية	الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل مجلس إدارته والإدارة العليا، بما في ذلك كيفية قيامه بـ: وضع إستراتيجية البنك وأهدافه؛ تحديد احتمال تعرض البنك للخطر؛ إنجاز عمليات البنك اليومية؛ حماية مصالح المودعين، وتلبية التزامات المساهمين؛ مواءمة أنشطة البنك مع التوقعات التي سيعمل بطريقة آمنة وسليمة لإنجازها، مع السلامة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها

المصدر: تركيب الباحث

يلاحظ أن هاته التعاريف حددت حوكمة البنوك في مجالات متعلقة بالتسيير والمحاسبة والإدارة والرقابة وحقوق الشركاء والمودعين؛ حيث:

- حوكمة البنوك: هي "مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسؤوليتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك ولكن أيضاً أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي".

- حوكمة البنوك؛ "ذلك النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموالها".
- حوكمة البنوك؛ تكون من خلال مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العمومية والخاصة".
- الحوكمة المالية هي "تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي"⁽⁴⁾.
- حوكمة المصارف هي؛ النظام الذي تتم بموجبه إدارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو بالتالي، النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين والمؤسسين.

2.1- أهمية حوكمة البنوك:-

يمكن توضيح هذه الأهمية فيما يلي⁽⁵⁾:-

أولاً: هيكل ميزانية البنوك. والتي في حالة عدم التوافق بين جانبيها، يجعل من عمليتي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية أهم بكثير في القطاع المصرفي عن الشركات الغير مالية، لأن فشل أي بنك يمكن أن يؤثر سلباً على الاستقرار المالي في الدولة لأنه يؤدي إلى فقدان الثقة في البنك، وإلى أزمة بنكية تنعكس على الاقتصاد ككل.

ثانياً: عدم تماثل المعلومات. تعتبر البنوك بصفة عامة أكثر عرضة للتضارب أو عدم التماثل في المعلومات بين الداخلين "مدراء البنوك" والخارجيين "صغار المساهمين والمودعين" مقارنة بالشركات غير المالية، فقدرة مدراء البنوك على حجب المعلومات يجعل من الصعب على المساهمين الصغار إجراء المراقبة. إضافة إلى ذلك يمكن للبنوك تغيير تركيبة مخاطر أصولها وإخفاء مشاكلها، بسرعة أكبر من معظم الشركات غير المالية، عن طريق تقديم القروض إلى زبائن جدد. بحيث يرى "مورغن Morgan" سنة 2002م أن تحليل السندات التي تصدرها البنوك تختلف بدرجة أكبر عن السندات التي تصدرها الشركات غير المالية، نظراً للصعوبات الشديدة في الحصول على المعلومات حول سلوك البنوك والمراقبة المستمرة لنشاطها.

وعليه ترجع خطورة عدم التماثل في المعلومات في البنوك مقارنة بالشركات غير المالية إلى طبيعة العقود المالية التي تنطوي على وعد بالدفع في المستقبل، وتزايد درجة تعقيد المنتجات المالية، وهو ما يستدعي مستويات أعلى من الحوكمة بما تضمنه من إفصاح وشفافية.

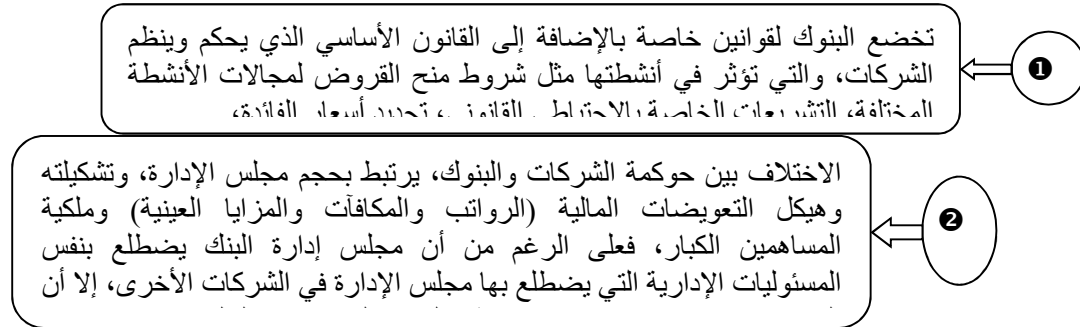
ثالثاً: صرامة القوانين البنكية. حيث أن البنوك تخضع للقواعد والإجراءات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن البنوك تتعامل في عنصر بالغ الحساسية وهي الأموال، والتي تمثل عصب الأنشطة الاقتصادية للدول.

وتسعى الحكومات من خلال فرضها للقوانين، إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي، وتحقيق أهداف السياسة العامة، وتجعل بعض القوانين الحكومية مديري البنوك ليسوا وحدهم المسؤولين عن ضعف أداء البنوك، فالقوانين الحكومية عادة ما تمنع تركّز الملكية، الأمر الذي أدى إلى تفتت هيكل الملكية بين العديد من الأفراد وهذه الملكية المشتتة هي المسؤولة عن استمرار التدخل الحكومي وضعف الحوكمة في البنوك الخاصة.

رابعاً: الاعتماد المفرط على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تستعمل البنوك تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الاتصالات لغرض تحويل المبالغ إلكترونياً، ومواجهة الحجم الكبير للعمليات التجارية. فالبنوك تعتمد بقوة على تكنولوجيا المعلومات في تشغيل نظام المعلومات لديها، ونظراً لتزايد استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في البنوك فإنه عادة ما تتم العمليات بشكل مباشر بين الزبون والبنك، كصورة العمليات التي تتم عبر الانترنت.

خامساً: تعدد الأطراف ذات المصلحة في البنوك. إن تعدد الأطراف ذات المصلحة في أنشطة البنوك غالباً ما يعقد الحوكمة بها، فبالإضافة إلى المستثمرين، فإن للمودعين والمراقبين مصلحة مباشرة في أداء البنك. فهتم المراقبون كثيراً بتأثير الحوكمة على أداء البنوك لأن مصلحة الاقتصاد الكلي وعافيته تعتمد إلى حد كبير على أداء تلك المؤسسات.

الشكل (01): المقارنة بين حوكمة الشركات وحوكمة



المصدر: إعداد الباحث

سادساً: درجة الرافعة المالية. تعمل البنوك عادة بدرجة رافعة مالية مرتفعة للغاية، الأمر الذي يجعل منها عرضة للأحداث الاقتصادية السلبية، ويزيد من حالات الإفلاس وال فشل. بحيث تتميز البنوك بأن لديها أصولاً تتغير بشكل سريع في قيمتها، وهناك صعوبة في تحديد قيمة هذه الأصول، وبالتالي فإن الانخفاض البسيط في قيمتها يمكن أن يكون له تأثير جوهري على رأسمال البنك، ومن المحتمل أن يؤثر على اليسر المالي له.

سابعاً: النطاق الواسع للعمليات التي تقوم بها البنوك. تعمل البنوك عادة من خلال شبكة كبيرة من الفروع والشبائك، وهذا يعني بالضرورة وجود لا مركزية أكبر في السلطة، ومهام محاسبية ورقابية متنوعة، وصعوبات في المحافظة على ممارسات تشغيل وأنظمة محاسبية موحدة، تبعاً لذلك وخاصة عندما تتعدى شبكة الفروع الحدود الوطنية.

ثامناً: التطوير المستمر للخدمات التي تقدمها البنوك. إن حدوث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك، جعلها تعمل على التطوير المستمر في الخدمات التي تقدمها، وفي ممارساتها التي قد لا تتماشى مع التطور الحادث في الممارسات المحاسبية، وفي إجراءات الرقابة الداخلية والمراجعة، إضافة إلى ذلك يتم في البنوك تداول بعض الأدوات المالية الحديثة والمعقدة، والتي يحتاج البعض منها إلى التسجيل بالقيمة العادلة في القوائم المالية، الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود إجراءات مناسبة لتقييم وقياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليها.

تاسعاً: صندوق ضمان الودائع المصرفية. ينصرف مفهوم نظام ضمان الودائع إلى حماية ودائع العملاء وتعويضهم كلياً أو جزئياً، من خلال مساهمات البنوك المشتركة عادة في صندوق ضمان الودائع، إذا ما تعرضت ودائعهم للخطر نتيجة تعثر البنك، ويكون لهذا النظام أثراً جيداً على استقرار النظام البنكي والمالي والاقتصاد ككل، وقد كانت بدايات تطبيق نظام الودائع المصرفية في العالم على إثر الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929م، بحيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول التي أدخلت نظاماً إلزامياً لضمان الودائع المصرفية وذلك سنة 1933م، بإنشائها للمؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع المصرفية "FDIC"، أما بالنسبة للدول العربية فتعد لبنان أول دولة عربية أدخلت نظام ضمان الودائع المصرفية عام 1967م.

عاشراً: طبيعة المخاطر البنكية. يعد قطاع البنوك من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر، لاسيما في عالمنا المعاصر أين تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها لتصبح أكثر تعقيداً، مما جعل من عملية إدارة هذه المخاطر كأداة لتطبيق مبادئ حوكمة البنوك من أهم التحديات التي تواجهها البنوك التجارية، وكذا من أهم متطلبات بقائها واستمرارها على المدى البعيد.

تمثل المخاطر- في مفهومها العام- جميع الأحداث التي تؤدي إلى منع البنك جزئياً أو كلياً من تحقيق أهدافه وتعظيم أدائه، وذلك من خلال إما إحداث حالة عدم التأكد أو تقليص احتمالات النجاح، تخفيض الفرص وزيادة التهديدات الناجمة عن تلك الأنشطة في ثلاث أبعاد: الربحية، الاستمرار، والنمو. تتمثل المخاطر الكبرى التي تهدد أي بنك في: 1- مخاطر الائتمان. 2- مخاطر السوق. (مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر الدورات التجارية)، 3- مخاطر التشغيل. (الاحتيايل الداخلي، الاحتيايل الخارجي، ممارسات العمل والأمان في مكان العمل، الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال، الأضرار في الموجودات المادية، التنفيذ وإدارة المعاملات)⁽⁶⁾.

3.1- سبيل دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي:-

3- ركائز الحوكمة في البنوك:-

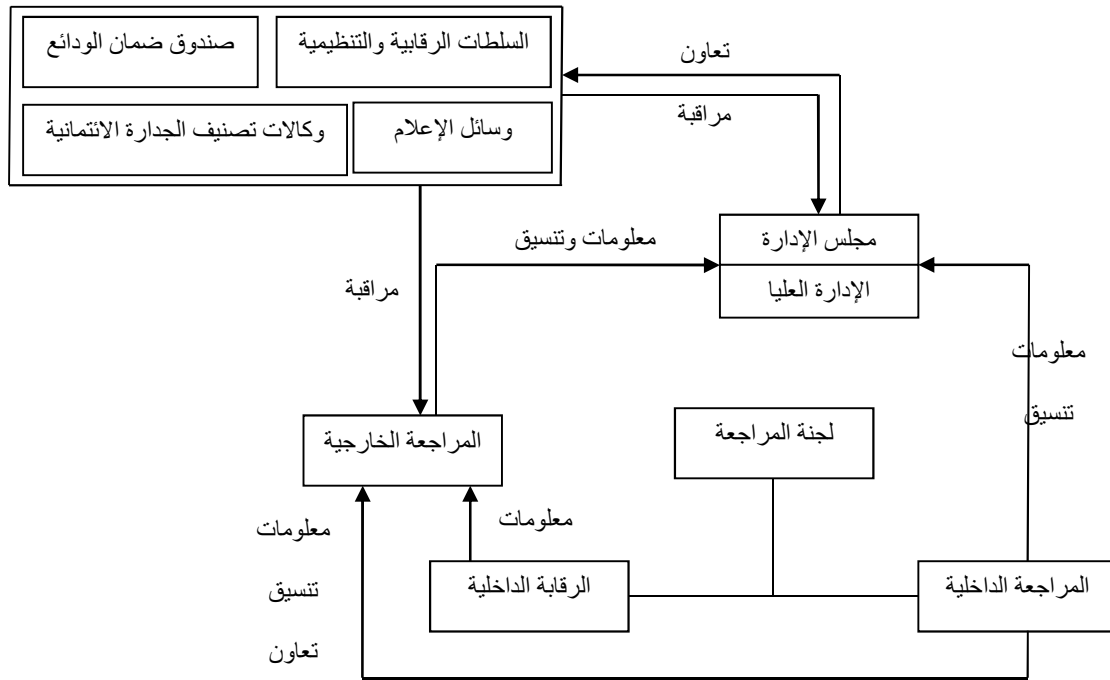
أما الركائز الأساسية للحوكمة التي لا بد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك فهي تتلخص في⁽⁷⁾:- الشفافية؛ توافر المعلومات؛ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ النهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

الشكل (02): محددات الحوكمة في المؤسسات



المصدر: د. أمال عياري، أبوبكر خوالد: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية؛ دراسة حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2012م. يربط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكنه يرتبط أيضاً بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد من جهة على مدى فعالية رقابة البنك المركزي، ومن جهة أخرى على البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة في النظام المالي. ويجب أن تكون إدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية مقتنعة بأهمية مثل تلك القواعد والضوابط، مما يساعد على تنفيذها، وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة، ولجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء الجهاز المصرفي والنظام المالي ككل، والتي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين، الذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء الجهاز المصرفي، إلى جانب المساهمة في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة البنك إليها⁽⁸⁾.

الشكل (03):- الأطراف الرئيسية في حوكمة البنوك التقليدية



المصدر:- سدره أنيسة، مرجع سابق، ص 187.

2.2- عناصر دعم تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي

- يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي توفر مجموعة من العناصر الأساسية نذكر منها:
- 1- وضع أهداف إستراتيجية ومجموعة القيم والمبادئ تكون معلومة لجميع العاملين في البنك: أي تواجد أهداف إستراتيجية ومجموعة من المبادئ للإدارة يمكن الاسترشاد بها، حيث يقع على عاتق مجلس إدارة البنك وضع الإستراتيجيات التي تمكنه من توجيه وإدارة أنشطة البنك.
 - كما يجب عليه أيضا تطوير المبادئ التي يدار بها البنك، وأن تضمن هذه المبادئ وضع حد لحدوث الفساد والرشوة. يتطلب الأمر من مجلس الإدارة كذلك أن يضمن قيام الإدارة العليا بالبنك بتنفيذ سياسات من شأنها منع الممارسات التي تؤثر سلباً على كفاءة تطبيق الحوكمة.
 - 2- وضع وتنفيذ سياسات واضحة في البنك. يجب على مجلس الإدارة الكفاءة أن يحدد السلطات والمسؤوليات الأساسية للمجلس وكذلك للإدارة العليا، كما يتعين تحديد المسؤوليات المختلفة للموظفين.
 - 3- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة. يتعين على أعضاء مجلس الإدارة إدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات خارجية أو داخلية، إذ يعتبر مجلس الإدارة المسئول الأول عن عمليات البنك، مما يتحتم عليه -مجلس الإدارة- متابعة أداء البنك، وأن تتوافر لديه المعلومات الكافية حتى يستطيع تحديد أوجه القصور، وبالتالي يتمكن من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.
 - 4- ضمان توافر مراقبة ملائمة الأنشطة البنك. من المهم للغاية أن تضمن الإدارة العليا للبنك مراقبة ملائمة لنشاطاته، على اعتبارها عنصراً أساسياً في السهر على تطبيق مبادئ الحوكمة داخل هيكل البنك.

5- الاستفادة الفعلية من تقارير المراجعة الداخلية والخارجية. لذا يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا إدراك أهمية عملية المراجعة، والعمل على نشر الوعي بهذه الأهمية لدى كافة العاملين بالبنك، واتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن استقلالية المراجعين، وتمكنهم من رفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة، كما يتعين الاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل إليها المراجعون مع العمل على حل المشاكل التي يحددها المراجعون.

6- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك. يجب أن تتوافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك وأهدافه وإستراتيجيته والبيئة المحيطة به، ويتطلب تحقيق هذه الأمر أن يكون في البنك سلم واضح للمكافآت والحوافز وربطها بالأداء.

7- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة. إذ لا يمكن تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، في حالة نقص الشفافية في المعلومات، وعدم تمكين أصحاب المصالح والمساهمين والمتعاملين في السوق والزبائن من الحصول على المعلومات الكافية حول البنك، ومدى صحته المالية وكفاية رأس ماله وغيرها من الأمور التي تدعم ثقة البنك مع محيطه، لذا فإن الشفافية تعد أحد الأسس الرئيسية لدعم التطبيق السليم للحوكمة.

8- دور سلطة الإشراف والرقابية. يتعين أن تكون السلطات الرقابية على دراية ووعي كامل بأهمية الحوكمة وتأثيرها على أداء البنوك، كما تعمل على جعل البنوك تتبنى هذه المبادئ، وقد أكدت لجنة بازل على ضرورة توافر البيئة الرقابية والإشرافية الملائمة لدعم التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي، مثل القوانين والتشريعات التي تتولى الدولة إصدارها والتي من شأنها حماية حقوق المساهمين وضمان قيام البنك بنشاطه في بيئة خالية من الفساد والرشوة ووضع معايير للمراجعة والمساءلة...إلخ.

ويعود الاهتمام المتنامي على الساحة العالمية بدور السلطة الإشرافية والرقابية لأجل إنجاح الحوكمة في النظام المصرفي، إلى الارتباط الوثيق بين تفعيل إشراف السلطات الرقابية على المؤسسات المصرفية والمالية لديها وبين وجود إدارة عليا وتنفيذية جيدة على رأس هذه المؤسسات، بحيث تحكم وتدير أداؤها وتعمل في إطار هيكل تنظيمي ملائم وفي إطار مجموعة من الأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية والرقابية التي تحكم وتقوم أداء المؤسسات وتنظيم المسؤوليات والصلاحيات المتداخلة بين جميع الأطراف داخل وخارج هذه المؤسسات، وهذا يساعد السلطات الإشرافية والرقابية على أداء مهامها على النحو المنشود، بحيث يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أهداف المؤسسات المالية والمصرفية من جهة، وأهداف السلطات الإشرافية والرقابية من جهة أخرى، وضمان النمو والتطور الصحي للقطاع المصرفي وحماية ذوي المصالح والعلاقة بهذا القطاع.

يمر تعزيز مبادئ الممارسات السليمة للحوكمة في الجهاز المصرفي بطريقتين:-

- الأول: يقوده البنك المركزي باعتباره المسئول عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي؛

- الثاني: من خلال البنوك ذاتها لأن غياب الحوكمة يعني الفوضى والانحيار.

إن الإصلاحات المطلوبة على هذا الصعيد تتضمن التأثير في تركيبة مجالس الإدارة، والفصل قدر الإمكان بين الملكية والتسيير، وتقوية عمل هذه المجالس من خلال التحديد الواضح للمهام والمسؤوليات التي يضطلع بها، من خلال تعيين المدراء المستقلين حتى تكون القرارات المتخذة على أسس مهنية وسليمة.

يضاف إلى ذلك أن إجراءات المراجعة والتدقيق التي تجربها البنوك والبنك المركزي تحتاج إلى عملية التقييم الدوري، فبرغم من التزام البنوك بإجراءات التدقيق الداخلي والخارجي، ورغم دور البنك المركزي بالتدقيق على أعمالها إلا أن ذلك لم يمنع تعرض البنوك للاضطرابات الأمر الذي يظهر مدى الحاجة إلى تدعيم قواعد عمليات المراجعة وتقويتها.

المحور الثاني:- تطبيق معايير الحوكمة لأجل استقرار النظام المصرفي

ساهمت كثير من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، في مبادرات لتحسين الاستقرار المالي للدول المتأثرة بالأزمات العالمية مباشرة والأخرى التي انتقل إليها تأثير الأزمات العالمية، وتركزت تلك المبادرات حول إصلاحات هيكلية بالأنظمة الرقابية للمصارف من خلال مفاهيم حوكمة البنوك.

1.2- موقع تطبيق الحوكمة المالية في الجهاز المصرفي الجزائري

إن قضية الحوكمة لم يلقى الانتشار الواسع بين المسؤولين وأجهزة الإعلام، ولكن بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الإقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظراً لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في مشاكل البيروقراطية وقضية الفساد وضعف مناخ الأعمال، وضعف المناخ الاستثماري، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة "سميت بلجنة الحكم الرشيد"، ويعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبادئ التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول.

تعاني المنظومة المصرفية الجزائرية من العديد من المشكلات، مما يؤثر على تطبيق الحوكمة في القطاع المالي، ومن أهمها⁽⁹⁾:

- 1- غياب ميثاق الحوكمة لدى البنوك الجزائرية. (دليل للنصوص التي تنظم أعمال البنوك، الحقوق، الواجبات).
- 2- مجلس الإدارة. تهتم البنوك الجزائرية في عملياتها على الفترة القصيرة، بغية فرض حضورها بسرعة في السوق.
- 3- حقوق المساهمين. بالرغم من وجود الإطار القانوني المحدد لحقوق المساهمين، إلا أن هاته الحقوق غير محفوظة بالقدر الكافي، وذلك راجع إلى ضعف الإعلام حول سير البنوك، والصعوبات التي تواجهها.
- 4- ضعف فعالية نظام حماية الودائع المصرفية. أي أن هذا النظام يفتقد إلى الخصائص الضرورية التي يجب أن تتوفر في هذا النوع من الأنظمة، حتى يقوم بدوره في استقرار النظام البنكي. ومن جوانب النقص في التشريعات الجزائرية، نجد: غياب الدور الوقائي؛ انعدام الدعم المالي الحكومي؛ العلاوة الموحدة؛
- 5- الشفافية والإفصاح. يمكن تقييم مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات في البنوك الجزائرية باستخدام مؤشر الحصول على الائتمان المعتمد من طرف البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في التقرير الإقتصادي المتعلق بممارسة أنشطة الأعمال.
- 6- الفساد المالي. ومن أكثر وجوه انتشاراً ظاهرة الرشوة واستخدامها لتسهيل الحصول على القروض والوظائف، (الأمر رقم 22-96 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.
- 7- اتفاقية بازل. رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية في إطار سعيها لإرساء اتفاقيتي بازل-ا و II، إلا أن تطبيق مقرراتها لا يزال في بدايته وذلك راجع لجملة من الأسباب، منها:-
- اختلاف في معدلات الترجيح الخاصة بالشرائح الخمسة في الميزانية، بين ما تعتمد عليه لجنة بازل وما ينص عليه التنظيم الاحترازي الجزائري، حيث أن:

الجدول (02): مقارنة النظم الاحترازية بين لجنة بازل والتنظيم الاحترازي في الجزائر

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1-نسبة الملاءة المحددة ضمن القواعد الاحترازية في البنوك الجزائرية هي نفسها المحددة في اتفاقية بازل 1 و 11؛ وهي تبلغ 8% بين صافي الأموال الذاتية والمخاطر المرجحة.	1-تتفاوت معدلات الترجيح المقترحة من لجنة بازل من 0% إلى 10%، 20%، 50%، 100%، بينما معدلات الترجيح التي تتبناها البنوك الجزائرية فهي تتفاوت من 0% إلى 5%، إلى 20%، ثم إلى 100%،
2-العناصر المستعملة في حساب رؤوس الأموال الخاصة الأساسية والعناصر المطروحة هي نفسها المتبعة في مقترحات لجنة بازل.	2-يستعمل في الجزائر معدل كوك المنصوص عليه في بازل 1، والذي يغطي فقط خطر القرض دون الأخطار الأخرى مثل خطر معدل الفائدة وخطر الصرف وخطر المحفظة.
3-طريقة تحويل الالتزامات خارج الميزانية المتعلقة بمخاطر الائتمان هي تتطابق مع متطلبات لجنة بازل؛ (هي نفسها المطبقة).	3-لا تتوفر البنوك وخاصة العمومية منها العاملة في المنظومة المصرفية الجزائرية على الأنظمة الحديثة لتقييم وقياس مخاطر التشغيل والسوق، علاوة على ذلك الطرق الحديثة التي تم إدراجها ضمن متطلبات بازل 1 لقياس خطر القرض بالرغم من أن التشريعات البنكية الخاصة بالقواعد المصرفية تنص على ضرورة توفر البنوك على هذا النوع من طرق القياس وتقييم المخاطر.
4-التشابه في معايير مراقبة وضعية الصرف بين الجزائر ولجنة بازل.	
5-التشابه في طريقة حساب معامل توزيع المخاطر بين ما هو مطبق في الجزائر ومعايير لجنة بازل مع الاختلاف في النسب فقط، في الجزائر توجد هيئة للتأمين على الودائع (تم انشاؤها بمقتضى الأمر 03/11) وهو ما يتفق مع ما تحرص عليه لجنة بازل.	
المصدر: https://elearning-facsceg.univ-annaba.dz	

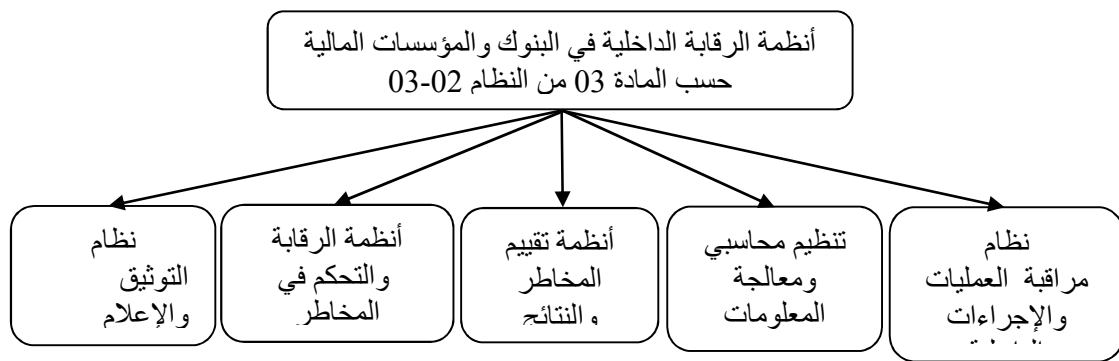
- إختلاف فيما يخص حساب الأموال الذاتية المكملة من حيث العناصر المكونة لها، أو تلك الواجب طرحها؛
- لا توجد ضمن القواعد الاحترازية الوطنية معدلات خاصة بالسيولة، رغم أن بنك الجزائر يفرض على البنوك ضرورة اعتماد مثل هذه المعدلات؛
- تحدد لجنة بازل معدلات ترجيح مغايرة في حساب معدل توزيع المخاطر، بينما يحتفظ التنظيم الاحترازي في الجزائر بنفس معدلات الترجيح الخاصة بمعدل الملاءة؛
- معدل تقسيم المخاطر الواجب احترامه من قبل البنوك والمؤسسات المالية تبعاً للتنظيم الاحترازي هو 25%، بينما تحدده اللجنة بـ 40%؛
- لا يغطي معدل الملاءة في الجزائر سوى مخاطر القرض، دون الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الفائدة ومخاطر الصرف؛
- لم يأخذ التنظيم الاحترازي في الجزائر بعين الاعتبار مخاطر التشغيل؛
- لا تتوافر البنوك الجزائرية على أنظمة تسمح لها بقياس مخاطر التشغيل ومخاطر السوق، رغم أن التشريع المصرفي يحدد ضرورة توفر البنوك على مثل هذه الأنظمة.

2.2- مؤشرات وآليات دعم/تجسيد الحوكمة في البنوك الجزائرية:

ومن المؤشرات الأولية الدالة على إدخال مبادئ الحوكمة في إدارة البنوك العمومية الجزائرية، ما يلي:-

- تطوير الإدارة والتسيير في البنوك الجزائرية؛ بتعيين مسيري البنوك على أساس من الكفاءة العلمية؛ من أجل تطوير الأداء وتحقيق نتائج جيدة؛ وتأمين أفضل للموارد البشرية؛ وإعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة، وإدخال نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء.
- تفعيل دور هيئة الرقابة وإدارة المخاطر؛ أصدر بنك الجزائر نظام رقم 03-02 المؤرخ في 2002/11/14م؛ يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، والذي يحدد إجبارية البنوك بتأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية وإدارة المخاطر، مثل ما نصت عليه اتفاقية بازل2.

الشكل(04): أنظمة الرقابة الداخلية في قانون البنوك الجزائري



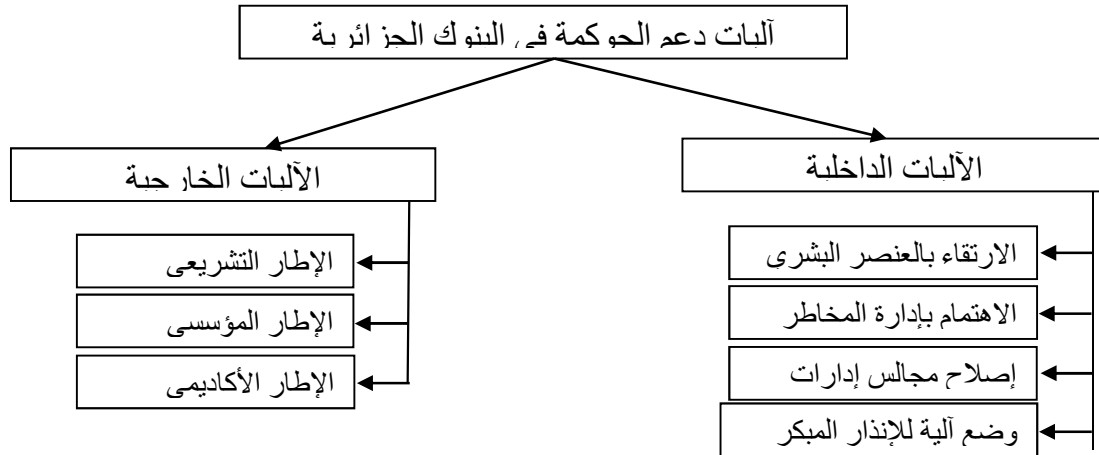
المصدر: إعداد الباحث

وتجلى الحرص على ممارسة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال التعديلات التي أجريت على قانون النقد والقرض. وتفعيل دور اللجنة المصرفية وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، حيث ألزم الأمر 03-11 المؤرخ في 2003-08-26 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، البنوك العاملة في النظام المصرفي الجزائري؛ بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر؛

-إرساء قواعد محاسبية التدقيق الداخلي؛ كما تم مساعدة البنوك العمومية ببرنامج دعم وعصرنة النظام المالي الذي أقره الإتحاد الأوربي AMSFA من أجل إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية، ووضع مخطط مراقبة التسيير.

-إعطاء صلاحيات وأدوار جديدة لمجالس الإدارة؛ وإعادة تشكيلها، وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة، وتعزيز خبرة الأعضاء.

الشكل (05):- آليات دعم الحوكمة في البنوك الجزائرية



المصدر:- إعداد الباحث بالاعتماد على سدرية أنيسة، مرجع سابق

ومن الآليات الأخرى كذلك نجد:

- إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات: بهدف الوصول إلى بناء الثقة في المعاملات بين القطاع الاقتصادي والقطاع البنكي، خاصة في ظل تطوير آليات تحقيق التمويل المستدام للمشاريع التنموية، وتعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات⁽¹⁰⁾.

الجدول (03): تواريخ تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة في دول المغرب العربي

البلد	الهيئة	تاريخ الإنشاء
المغرب	مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	جانفي 2008م
تونس	الإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات	جوان 2000م
الجزائر	المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات	مارس 2009م

المصدر: تركيب الباحث

-إعداد وتنفيذ برنامج وطني في مجال الحكامة على المستوى المصرفي؛ وكان في هذا البرنامج تحديث أنظمة الدفع، تأمين العمليات البنكية، تحسين إدارة المخاطر، تعزيز قواعد الحيطة والحذر.
إن الاهتمام الكبير والمتنامي على الساحة العالمية بدور السلطة الإشرافية والرقابية لأجل إنجاح الحوكمة في النظام المصرفي، يعود إلى الارتباط الوثيق بين تفعيل إشراف السلطات الرقابية على المؤسسات المصرفية والمالية لديها وبين وجود إدارة عليا وتنفيذية جيدة على رأس هذه المؤسسات بحيث تحكم وتدير أداؤها وتعمل في إطار هيكل تنظيمي

ملائم وفي إطار مجموعة من الأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية والرقابية التي تحكم وتقوم أداء المؤسسات وتنظيم المسؤوليات والصلاحيات المتداخلة بين جميع الأطراف داخل وخارج هذه المؤسسات، وهذا يساعد السلطات الإشرافية والرقابية على أداء مهامها على النحو المنشود، بحيث يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أهداف المؤسسات المالية والمصرفية من جهة، وأهداف السلطات الإشرافية والرقابية من جهة أخرى، وضمان النمو والتطور الصحي للقطاع المصرفي وحماية ذوي المصالح والعلاقة بهذا القطاع.

خاتمة: إن تعزيز الحوكمة المالية في النظام المصرفي الجزائري، يتطلب تضافر كل الجهود وإحداث علاقة من التعاون والعمل بين بنك الجزائر والبنوك التجارية والمؤسسات المالية. كما أن تفعيل دور بنك الجزائر في الحوكمة تنبني نتائجه على الصلاحيات التي تمنح له في الرقابة ومتابعة التسيير والوقوف على مدى التزام البنوك بالقواعد والتعليمات المنصوص عليها في الأنظمة الصادرة عن الهيئات المالية سواء الداخلية أو الخارجية. ويستلزم تطوير تطبيق الحوكمة في الجزائر المزيد من المبادرات وتسريع الإجراءات المتعلقة بكل مرحلة حتى يتم تجسيد مبادئ الحوكمة وفق ميزان لا يكلف المنظومة المصرفية الكثير ويتمشى ومتطلبات الهيئات الدولية.

المراجع:

- (1) أ.د. بريس عبد القادر، أزهير غراية: مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، ع 1، 2015م، على الموقع www.univ-chlef.dz/ref/?article7.
- (2) د. أمال عياري، أبوبكر خوالد: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية الاقتصادية: جامعة محمد خيضر-بسكرة، ماي 2012م.
- (3) د. نازك حامد الهاشمي: الاستقرار المالي، على الموقع (www.sudanile.com/index)، (16/07/2022م).
- (4) شريقي عمر: دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة في ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس-سطيف، أكتوبر 2009م.
- (5) سدرية أنيسة: حوكمة البنوك، دار الجامعة الجديدة-الاسكندرية، 2016م.

- (1) أ.د. بريس عبد القادر، أزهير غراية: مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، ع 1، 2015م، على الموقع www.univ-chlef.dz/ref/?article7، ص 97-118.
- (2) د. أمال عياري، أبوبكر خوالد: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر-بسكرة، ماي 2012م.
- (3) أنظر:
- د. نازك حامد الهاشمي: الاستقرار المالي، منشور على الموقع (www.sudanile.com/index)، تاريخ الاطلاع 2015/12/17م.
- شريقي عمر: دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة في ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس-سطيف، أكتوبر 2009م، ص 4.
- سدرية أنيسة: حوكمة البنوك، دار الجامعة الجديدة-الاسكندرية، 2016م، ص 139-141.
- (4) سدرية أنيسة: حوكمة البنوك، دار الجامعة الجديدة-الاسكندرية، 2016م، ص 139-141.
- (5) سدرية أنيسة: حوكمة البنوك، دار الجامعة الجديدة-الاسكندرية، 2016م، ص 141.
- (6) سدرية أنيسة، مرجع سابق، ص 152.
- (7) أنظر:
- د. نازك حامد الهاشمي: الاستقرار المالي، منشور على الموقع (www.sudanile.com/index)، تاريخ الاطلاع 2022/07/15م.
- شريقي عمر، مرجع سابق، ص 4.
- (8) د. نازك حامد الهاشمي: الاستقرار المالي، منشور على الموقع (www.sudanile.com/index)، تاريخ الاطلاع 2022/07/15م.
- (9) سدرية أنيسة، مرجع سابق، ص 152.
- (10) د. أمال عياري، أبوبكر خوالد، مرجع سابق.